ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلـة أبعاد / مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر
جامعة وهران2 - المجلد 05 - العدد 01 / جوان 2019

# مقاربة سوسيولوجية لعلاقات العمل بالمؤسسة الصناعية الجزائرية: دراسة نظرية

# Sociological approach to labor relations in the Algerian industrial enterprise: Theoretical Study

**د. غراز الطاهر** *
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر

**********

**تاريخ الإرسال: 2018/05/20 تاريخ القبول: 2019/03/04 تاريخ النشر: 2019/06/30**

**الملخص:** أصبحت علاقات العمل بالمؤسسة الجزائرية التي تعرف نزاعات عمل فردية وجماعية من أهم اهتمامات التشريعات الحديثة، والباحثين الاجتماعيين وذلك للتوصل إلى إيجاد تسوية عقلانية، تهدف إلى الحفاظ على العلاقة بين العامل وصاحب العمل من جهة. وحتى يمكننا فهم طبيعة علاقات العمل الصراعية كان علينا الإشارة إل هاته العلاقات خلال مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية بالإشارة إلى التطور التاريخي الذي عرفته المؤسسة العمومية الجزائرية ثم محاولة التطرق إلى خلفيات و أهداف الخوصصة بالإضافة إلى تحليل واقع الخوصصة وتحدياتها بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خصوصا خلال تسعينات القرن الماضي.

**كلمات مفتاحية:** علاقات العمل؛ صراعات العمل؛ المؤسسة الاقتصادية؛ الإضراب؛ الخوصصة.

**Abstract**: The working relationship of the Algerian institution, which defines individual and collective labor disputes, has become one of the most important concerns of modern legislation and social researchers in order to reach a rational settlement aimed at maintaining the relationship between the worker and the employer. In order to understand the nature of the labor relations, we had to refer to these relations during the pre-economic reforms by referring to the historical development of the Algerian public institution and then to the background and objectives of privatizations.

**Keywords**: Labor relations, Labor conflict, Economic institution, The strike; Privatization

* الباحث المُرسل: gherraz2015jijel@gmail.com

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

**مقدمة:**

عرفت الجزائر مرحلة جد حاسمة بعد الاستقلال تمثلت في الفراغ القانوني الذي يحكم طاقة الأنشطة الاقتصادية، وفضلا عن ذلك عرفت نقصا كبيرا في اليد العاملة الكفئة المؤهلة، والقادرة على تسيير ما تخلف من مؤسسات صناعية على قلتها، مما اضطر إلى الاستعانة باليد العاملة المحلية على بساطة كفاءتها، والاستعانة أيضا بالتشريعات القانونية في مجال العمل والعمال الفرنسية إلى حين من الزمن. ومند الاستقلال توالت التجارب التي خاضتها المؤسسات العمومية الاقتصادية، بدءا بمرحلة التسيير الذاتي، إلى مرحلة التسيير الاشتراكي، ولما كان موضوع دراستنا يتركز بالتحديد حول معرفة جانب العلاقات العمالية السائد عقب الدخول إلى إحدى المراحل الاقتصادية والمتمثلة في مرحلة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، فإن اهتمامنا سينصب على التطرق إلى الظروف الصراعية التي عرفها العامل وكيفية مواكبته للتغيرات الحاصلة على مستوى المؤسسة العمومية الاقتصادية، التي صاحبت المرحلة، علما أن فترة التسعينيات هي في كليتها تعبر على مرحلة حاسمة من مراحل التغير التي مست المؤسسات العمومية الاقتصادية عبر ما أطلق عليه مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية، ورفعا للالتباس فإن تحديد مرحلة الخوصصة زمنيا والتي تعد أخر مرحلة لإعادة الهيكلة يبدأ في منتصف التسعينيات، وهو يشير إلى أصعب المخارج الاقتصادية التي لجأ إليها الخبراء والسياسيون في محاولة لإنقاذ اقتصاد الدولة الجزائرية

وسعينا في جانب أخر إلى عدم إغفال جانب العلاقات العمالية التي كانت سائدة قبل الإصلاحات الاقتصادية، مبرزين الجانب التشريعي الذي يحكم علاقة العامل بصاحب العمل ثم الأشكال الصراعية التي صاحبت المرحلة، وانتهينا إلى مرحلة جد متقدمة في أخر عناوين الاستقلالية الاقتصادية ألا وهي الخوصصة كإحدى الخيارات الاقتصادية بما تفرضه من تحديات وصعوبات زيادة على التطرق لمبررات الخوصصة وأساليبها.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

**أولا: علاقات العمل ما قبل الإصلاحات الاقتصادية**

كانت القوانين الخاصة بالعمال هي التي تحكم في عهد الاستعمار الفرنسي علاقة المؤسسة بعمالها في الجزائر، ومنها قانون الوظيفة العاملة لسنة 1959 الذي كان يحكم الموظفين في الجزائر قبل الاستقلال، إلى جانب قانون العمل الفرنسي الذي كان ينطبق على عمال المؤسسات بالنسبة للعمال المتعاقدين أي أن العاملين في المؤسسات العامة، كانوا يخضعون لأحكام قانون العمل أو لأحكام قانون الوظيفة العامة، وكان عمال المؤسسات الجزائريون لا يتمتعون بحقوق كاملة مثل العمال الفرنسيين رغم أو الواجبات الواقعة على العمال، كانت مرهقة، بالإضافة إلى قلة الضمانات الممنوحة لهم. وبعد الاستقلال استمر سريان القوانين التي صدرت في عهد الاحتلال إلى سنة 1965 إذ صدر في هذه السنة قانون الوظيفة العامة، وفي عام 1975 أصدر الأمر المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص، وأخيرا القانون الأساسي العام للعامل الذي صدر في سنة 1978 والذي حدد علاقة العمل ومنصب العمل، وحقوق وواجبات المؤسسات وفقا لمبادئ الاشتراكية التي أخذت بها الجزائر منهجا لتسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولقد أشار الميثاق الوطني ودستور سنة 1986 إلى أن العمل مضمون واعتباره شرطا أساسيا لتنمية البلاد والمصدر الذي يتضمن به المواطن وسائل معيشته ونفس المبادئ الواردة في الوثائق السابقة يتبناها القانون الأساسي العام للعامل، الذي تنطبق أحكامه على كافة العمال، سواء من حيث علاقة العمل أو من حيث منصب العمل، أو من حيث الحقوق والواجبات الخاصة بالعمال مهما كان القطاع الذي ينتمي إليه[1].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي: إن القانون الساري الخاص بتنظيم علاقات العمل هو مستمد من قانون الوظيفة العامة، قبل الاستقلال، واستمر تطبيقه حتى مع مرحلة التسيير الذاتي على كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في حين أنه في عهد مرحلة التسيير الاشتراكي عرض ظهور ما يسمى بالقانون الأساسي العام للعامل الذي عمل على تحديد علاقة العمل للعامل الجزائري في كافة القطاعات والمؤسسات الاشتراكية، بما فيها ذات الطابع الاقتصادي

(1) زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987، ص392.

وذلك بالأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد الخاصة بالأيديولوجية الاشتراكية هذا بوجه عام أما إذا رجعنا بوجه التحديد لتقصي النصوص والتشريعات القانونية التفصيلية التي تنظم علاقات العمل، فنجد أن القانون الجزائري قد أخذ بنظرية التنظيم القانوني لعلاقة العمل بالنسبة للعمال.

وهذا ما أكدته المادة السادسة حيث تنص "على أن يكون الموظف اتجاه الإدارة في وضعية قانونية وتنظيمية"[1] وأما ما يتعلق بالشق التعاقدي الذي يكون بموجبه العامل في مركز تعاقدي ناشئ عن عقد العمل، هذا ما نصت عليه المادة الثانية من الأمر الصادر بتاريخ 1975 والتي تنص على "أن تنشا علاقة العمل بموجب عقد مكتوب أو غير مكتوب، وتتكون العلاقة على أية حال بمجرد قيام العامل بالعمل لحساب المستخدمة، أي انه بمجرد العمل لدى المؤسسة تنشأ علاقة العمل بين الطرفين"[2] ومنه تنشأ حقوقا وواجبات تلزم العامل اتجاه المؤسسة التي ينتسبون إليها، حيث حددت المادة 92 من قانون العمل الحالات التي تنتهي فيها علاقة العمل وهي:

1- الإلغاء القانوني.
2- انتهاء علاقة العمل، عقد انتهاء عقد العمل ذي المدة المحددة.
3- الاستقالة.
4- التسريح لتخفيض عدد المستخدمين.
5- العجز الكامل عن العمل.
6- التسريح ذو الطابع التأديبي.
7- التقاعد.
8- الوفاة.

وهكذا يمكن أن تنتهي علاقة العمل بين العامل والمؤسسة المستخدمة في إحدى الحالات السابقة"[3] ويتبين أم المشرع الجزائري من الناحية القانونية ركز على الطابعين

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 6 من الأمر رقم 66- 133 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة المؤرخ في 02 جوان 1966.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 2 من الأمر رقم 75- 31 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 92 إلى 98 من القانون الأساسي للعامل، الصادر بتاريخ 05 أوت 1978.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

التنظيمي التعاقدي للعامل من جهة والمؤسسة من جهة أخرى، كما ركز أيضا في كثير من نصوصه على حقوق وواجبات العامل بل أن دستور1976 قد عرف العامل في حد ذاته في المادة 08 حيث جاء "يعتبر العامل عاملا كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري ولا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال أثناء ممارسته نشاطه المهني"[1].

## ثانيا: الصراع العمالي في المؤسسة الجزائرية ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:

عرفت الجزائر مرحلتين أساسيتين حاسمتين من حيث محاولة النهوض بالواقع الاجتماعي من جهة، ومحاولة إعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني ينهض على أسس قوية ترتكز بالتحديد على تنمية القدرات الزراعية في مجال الفلاحة، والاهتمام بالصناعات الثقيلة تحديدا، وذلك من خلال التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي، كأساليب جديدة لمرحلة ما بعد 1962، غير أن هذه "المؤسسات الوطنية لم تكن لها مهمة اقتصادية واحدة، ولكن لكل منها كان هناك سياسة اجتماعية ديناميكية تتبين من خلال تأسيس مراكز التكوين لعمالها، إنشاء تعاونيات استهلاكية وغيرها، وفي النهاية هناك نظام جديد يتعلق بالعلاقات بين العمال ومسيريهم، ما يطلق عليه بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات التي تسمح بالمشاركة العمالية من جهة والبدء في تطبيق للسياسة العامة للمؤسسة من جهة أخرى"[2] وعليه فالمؤسسات في ضل ذلك النمط التسييري لم ترتكز جهودها وطاقتها على الجانب الإنتاجي ما كان مطلوبا اقتصاديا، بل تعدتها للتركيز ومنه فإن "التغير الذي عرفته المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خلال السبعينيات تغير نوعي في العلاقات بين العمال والمسيرين، وذلك بهدف التقريب بين مختلف مستويات الإشراف والقاعدة، وإشراك العمال في التسيير إلى جانب المسيرين الذي عينتهم الدولة، وإذا كان من أهداف إشراك العمال هو محاربة ظاهرة البيروقراطية التي تعرقل نشاط المؤسسات الاقتصادية بما تفرضه من قيود إدارية، واحتكار للمعلومات وعرقلة للاتصال فإن هذه الظاهرة كما يشير الميثاق الوطني لا تشكل ظاهرة تختص بالمؤسسة والأجهزة الاقتصادية فقط إن جهاز الدولة على مختلف مستويات معرض أيضا للبيروقراطية،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 8 من الأمر رقم 71- 74، والمادة 8 من دستور سنة 1976.
[2] Ali El kenz, au fil de la crise, entreprise national du livre, Alger deuxième édition, 1993, p94.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

ويمكن أن يكون بدوره لعرقلة حسن سير المؤسسات والنشاط الاقتصادي"[1]. هذا وإذا كان الغرض هو إحداث أسلوب جديد يستند على المشاركة الفعالة للعمال في آليات التسيير جنبا إلى جنب مع المسيرين المعنيين، بغية محاربة كافة العراقيل والتجاوزات البيروقراطية غير أن "الشعبوية كانت دائما الأيديولوجية المسيطرة لهذه المرحلة، والاشتراكية تعبيرها التأسيسي[2]. "وكانت المخططات التنموية التي شملت قطاع الصناعة نصنع تحولات عميقة في الجانب التشريعي المتعلق بالعمل وعلاقات المستخدمين، كإصدار القانون العام للعامل، إصدار قرارات متعددة للحزب، والاتحاد العام للعمال الجزائريين تعمل على تقييم هاتين التجربتين، تجربة التصنيع، وتجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فكانت هذه الوثائق توضح الآثار العميقة التي كونت الطبقة العاملة، والتي تمت ضمن الشروط التي تتوافق فيها التحولات الاجتماعية والاقتصادية مع الثورة العلمية والتقنية"[3]، ولعله من الواضح، فإن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حاولت مواكبة التغيرات الحاصلة على المستويين العلمي والتقني، ومجموعة من النصوص والتشريعات القانونية، لم تمنع من حدوث صراعات عمالية حتى في البداية الأولى لمرحلة التصنيع، وهو ما يؤكده الباحث "علي كنز" حيث يقر على أن هناك "صراعات اجتماعية متعددة إضرابات في المؤسسات، تسريحات وتوقيفات رافقت المرحلة الابتدائية للتصنيع على مستوى العمل ... والمؤشرات الكلاسيكية كانت أيضا كلها بالأحمر: نسبة التغيب تعدت في كل مكان 10%، ووصلت في بعض الأماكن 20%[4].

وتتوزع أسباب صراعات العمل حول: الأجور، الحق النقابي، التسريح عن العمل[5].

---

[1] عبد الحفيظ مقدم وآخرون، المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية " ، الثقافة و التسيير ، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر 30/28 نوفمبر 1992.، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر. 1992، ص 281.

[2] Ali el kenz, op, cit, p53.

[3] منظمة العمل العربية، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، أبحاث الندوة العلمية الثانية 1979، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، العدد 3، 1982، ص258.

[4] Ali el kenz, op, cit, p58.

[5] Ali Neggez, essais d'analyse de cause sociologique de L'absentéisme, en Algérie, étude de cas, le c. v. i. de rouiba, Mémoire de d. e. a, université d'Alger directeur de recherche, safir nadji, 1981, p 46.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

وإذا انتقلنا إلى بعض الإحصائيات للتدليل على وجود نوعا من الوعي العمالي بمشروعية لجوئهم لممارسة أحد ابرز أشكال الصراع، في مجال علاقات العمل تنظم هذه العملية مما يدلل على أن الإضراب كان ممارسا سواء عن طريق ضبطه بقوانين أو تركه بدون تشريعات تنظيمية ولمزيد من التوضيح الجدول رقم (1) يبين ذلك في القطاعين العام والخاص.

**جدول رقم (1) عدد الإضرابات بدءا من 1969 إلى غاية 1989:**

| الإضرابات / السنوات | عدد الإضرابات | القطاع العام | النسبة المئوية | القطاع الخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1969 | 72 | 4 | 5.55 | 68 | 94.44 |
| 1972 | 146 | 25 | 17.12 | 121 | 82.87 |
| 1975 | 392 | 107 | 27.29 | 285 | 72.70 |
| 1977 | 521 | 189 | 36.27 | 332 | 30.72 |
| 1979 | 696 | 290 | 41.66 | 436 | 62.64 |
| 1980 | 922 | 420 | 46.92 | 502 | 54.44 |
| 1983 | 895 | 424 | 47.37 | 464 | 51.84 |
| 1985 | 809 | 360 | 44.49 | 449 | 55.50 |
| 1988 | 1933 | 1718 | 88.87 | 215 | 11.12 |
| 1989 | 3389 | 3061 | 90.32 | 328 | 09.6 |
| المجموع | 9775 | 6598 | 67.49 | 3254 | 33.28 |

**المصدر:** المفتشية العامة للعمل، وزارة العمل والحماية الاجتماعية 2005.

والقراءة المتأنية للإحصائيات بالجدول رقم (1) تشير أن العمال في القطاعين سواء العام أو القطاع الخاص في الجزائر كان يلجأ لشكل من أشكال الصراع أمام تعنت الإدارة لمطالبه، زد على ذلك أن مرحلة السبعينيات تعد إحدى المراحل الحاسمة في تاريخ تطوير وبناء القاعدة الصناعية الكبرى وبالتالي الحاجة الكبيرة لليد العاملة التي تزايدت في الفترات التاريخية المدونة أعلاه خاصة في القطاع العام ولعل ما يشد الانتباه أن

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

الإضرابات في القطاع العام سنة 1988 بلغت نسبتها 88.87% ويتزامن ذلك مع الأحداث التي عرفتها الجزائر في شهر أكتوبر 1988.

وبجذر بنا التوقف عند الأحداث التي وقعت سنة 1988 للتنويه على أن الغليان الشعبي انعكس بصورة جلية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وخير ما يفسر ذلك نسبة الإضرابات في الوسط العمالي التي ارتفعت بشكل كبير ووصلت 90.32% سنة 1989 ويمكن تبرير ذلك بانتقال التذمر وسط الجماهير الشعبية من الشارع كتعبير عن انخفاض المستوى المعيشي وتدني القدرة الشرائية، والبطالة المتفشية، كل ذلك وجد له متنفسا لدى العمال لممارسة حقهم في الإضراب، كشكل من أشكال الصراع، للضغط على الغدارة ومن خلالها السلطات المعنية بضرورة الاستجابة لمطالبهم نتيجة لأوضاعهم الصعبة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية أو خارجها على مستوى المجتمع. أما التدبدبات الحاصلة على مستوى القطاع الخاص من خلال النسب المدونة لا تعكس بصدق ما هو حاصل في القطاع الخاص، فهذه المرحلة التاريخية لم تعرف فعليا قطاعا خاصا بمواصفات الرأسمالية فالمجال أمام الاستثمار المحلي وفتح المجال أمام القطاع الخاص لم يكن مسموحا به.

وإذا جئنا لتحديد نوعية المطالب العمالية، "المطالب الكلاسيكية المتمثلة في الأجور، العلاوات تحديد مدة العمل، أصبح العامل الجزائري يهتم بمطالب جديدة تسييرية، ثم بعد 1988 دخول الجزائر في مرحلة الديمقراطية، وتراجعها فإن السياسات التقليدية والسماح بحق الإضراب علنا وعليه نستخلص جملة من النتائج أهمها:

- أن الإضراب كشكل من أشكال الصراع العمالي في القطاع العمومي كان موجودا قبل الإقرار بشرعيته الدستورية، وتركزت المطالب حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وبعد 1988 أصبح العامل يتأثر بالجانب السياسي التعددي، وفضلا عن ذلك نلاحظ أن أسباب الإضراب أغلبها متأتية من المحيط الخارجي وليس من المؤسسة.

- إن الحركة العمالية الجزائرية طوال تاريخها بقيت رهينة الفعل السياسي، وعليه يتأكد بأن الخيارات السياسية في الجزائر هي دوما تعمل على تغيير المنحى الاقتصادي والاجتماعي وذلك منذ الاستقلال مع كافة المراحل التي قطعها الاقتصاد الوطني، والخطط التنموية الفاشلة التي دأب السياسة على استيرادها وتطبيقها ودوما كان مآلها

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

الفشل اقتصاديا وتؤكد الدراسة على أن كافة الصراعات التي عرفتها المؤسسة متأتية أصلا من المجتمع الخارجي وهو ما يؤكد فرضية التأثير للبيئة المحيطية[1].

ومهما يكن من أمر" ينبغي التنويه على أنه ابتداء من 1981 فإن الخطاب السياسي استخدم ظاهرة الأزمة لتبرير عملية واسعة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي أن تستجيب لنمط جديد للتنمية"[2] وقد تلتها مباشرة مرحلة أخرى هي استقلالية المؤسسات، ولم يمنع ذلك من ازدياد أو حتى تقليص المقاومة العمالية كما يؤكد "خطابي": أعتقد أن المقاومة العمالية لا يمكن تفسيرها عن اتجاهها السلبي اتجاه التصنيع والنمط الجديد للحياة الحضارية كما يدعي البعض لكن بمعارضتهم للعلاقات الرأسمالية المتنامية المحافظة والمرتبطة برأسمالية الدولة وعدم التساوي لعلاقات القوة بين العمال والمسيرين الناتج عن احتقار النظام النامي غير الرأسمالي، فملاحظات العمال في المؤسسات العمومية لا تختلف عن نظرياتها في الأنظمة الرأسمالية الغربية بحيث يجري معاملتهم دائما كمزارعين مستخدمين محدودي الاستخدام، الذين لا قول لهم في اتخاذ القرار إضافة حق الاحتجاج والمطالبة بما هو شرعي فيلاقي إنكارا من قبل الاتجاه الأوتوقراطي المتمثل في المسرين المدعمين من طرف الدولة"[3].

وبناء عليه نستخلص أن مرحلة التحول الكبرى في تاريخ الجزائر الحديث بدأت في منتصف الثمانينيات حيث بدأت الأزمة تعصف اقتصاديا وسياسيا واقتناع أصحاب الشأن السياسي والعسكري بأن الأمور هذه المرة ليست كسابقاتها حيث لا مفر من تغيير المنحى الاقتصادي والسياسي، من حيث كان شرقا تم تحويله غربا وفتح المجال اقتصاديا أمام الليبرالية المشوهة من جهة، تمام كما تم إقرار التعددية السياسية على مستوى الأحزاب، الأمر الذي عجل بتفعيل إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والمالية لبعض المؤسسات العمومية، وتلتها مرحلة أخرى هي استقلالية المؤسسات ومنها الخوصصة وهي كلها مراحل تم قطعها بتسرع تحت غطاء الأزمة أحيانا حقيقة وفي كثير

---

(1) موسى لحرش، ، الإضراب العمالي في القطاع العمومي : خلفياته وأبعاده ، دراسة ميدانية بوحدة البناءات المصنعة Batimetal عنابة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في علم الاجتماع ، جامعة عنابة ، غير ، منشورة . الجزائر. 1992. ص 80.

(2) Ali el kenz, op, cit, p48.

(3) Ahmed khettabi, Work Place Industrial Relation In Algeria , a Case Study Of Oil and Chemical Industries , a Thesis Presented For The Degree Of PHD , to the Department Of Sociology and Social Anthropology , Keele Ust ,not Published . 1990. p84.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

من الأحيان تم افتعالها لبيع المؤسسات العمومية الاقتصادية بالدينار الرمزي كما أكدته الأحداث الاقتصادية فيما بعد من تورط الكثير من المسؤولين وبعض الإطارات السامية في فضائح خاصة بتبديد الأموال العمومية وعمليات الاستيلاء على الأراضي الفلاحية وهو ما عرف بمافيا العقار، وقضايا الفساد، وخير دليل قضية القرن أو فضيحة القرن المتعلقة ببنك الخليفة.

ولكن السمة الأكثر تعبيرا عن الصراع داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية في تلك الفترة تتمثل في الإضراب حيث تتواجد خاصة في كبريات المدن الجزائرية وهي المدن التي تتركز فيها خاصة القطاعات الصناعية، حيث تشهد المرحلة على أن "حركة الإضراب التي شهدتها المرحلة تمركزت بشكل ملفت للنظر في المدن الصناعية الكبرى التي تظم أكبر المجمعات الصناعية في الجزائر على الإطلاق مثل منطقة الجزائر العاصمة في الوسط، ومنطقة وهران في الغرب قسنطينة في الشرق، وتؤكد ذلك إحصائيات وزارة العمل سنة 1977، حيث بلغت نسبة الإضرابات من مجموع الإضرابات البالغ عددها 533 إضرابا سنة 1977، في ست مدن جزائرية أكثر من 54% في القطاع العام، وأكثر من 36% في القطاع الخاص[1].

إذ أن الأمر يؤكد أكبر نسبة يسجلها القطاع العام، وأن مرحلة التصنيع هذه تسببت في معطيات جديدة، تمثلت في التشكيلة الاجتماعية التي ميزتها عدم الانسجام بين الكفاءة المهنية، ونوعية التكنولوجيا المستوردة المعقدة أصلا، وكل هذه التغيرات احتواها محيط الصناعة في المؤسسات الوطنية تحت أيديولوجية الاشتراكية في التسيير، بنظم تسييرية تم نقلها من دول أجنبية عملت في كثير من الأحيان على إلغاء الخصائص المحلية التي تميز الإنسان الجزائري وعلى العموم فإنه "إذا تتبعنا أهم الصراعات التي شهدها الاقتصاد الجزائري لمعرفة طبيعتها يمكن التمييز بين شكلين من المقاومة العمالية، أو الوعي السياسي للطبقة العاملة على مستوى الممارسات اليومية، ويعرف الشكل الأول في مجال التراث السوسيولوجي بالفعل الجماعي والذي تمثله الإضرابات والمظاهرات العمالية، أما الشكل الثاني فهو ذو طبيعة فردية وتمثلت سلوكات

[1] عبد المؤمن فؤاد، طبيعة التحولات في بنية الطبقة العاملة في الجزائر، دراسة نظرية ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر. 1991. ص 57.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

العامل الفرد اتجاه مواقف فردية أو جماعية، كالتغيب مثلا، والذي يدخل ضمن إطار ما يعرف باسم الصراع المحول" Diverted Action .

ومن هنا كانت تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، تعم كافة الفئات العمالية باختلاف أصولهم الجهوية، وباختلاف مؤهلاتهم الثقافية فيؤكد الباحث "بوتفنوشت" في هذا الشأن على أن "تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، أو المؤسسة الاشتراكية لا تكمن بأهمية النصوص التي احتوتها، ولكن تكمن الأهمية في الفكر الذي من خلاله نتقبل هذه التجربة ونطبقها للصالح العام"[1]. ومن ثمة فإن كل الدلائل تؤكد وجود منظمة عمالية واحدة شرعية ذات طابع سياسي وحزبي في الوقت نفسه، ومنه نستخلص أنه كان نوعا من التمثيل الشكلي أو الصوري للفئات العمالية، لأن الوجه السياسية هي التي تحرك الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والأفكار الأيديولوجية التي تنتجها السلطة هي التي ينبغي أن تكون امتدادا طبيعيا لمؤسسات الدولة الاقتصادية، ومنه فإنها تعكس بوضوح وجهة نظر السلطة السياسية أكثر من كونها تجسد المطالب العمالية، ويذهب "عبد اللطيف بن أشنهو" في المجال إلى اعتبار أن هناك "تمثيلا عماليا شكليا في مجالس التسيير – مجلس العمال ومجلس المديرية- فانشغلت النقابة بالجوانب السياسية للعمال والعمل، حيث أصبحت عبارة عن جهاز مراقبة للدول، السلطة الحاكمة على مستوى الوحدات والمؤسسات الإنتاجية، حركة انضمام للنقابات، ثم إلى ركود عدد العاملين المنضمين إلى النقابات عندما لم تحقق آمالهم في كل المشكلات المادية"[2]. ومنه يتبين أنه يم تكن للنقابة دورا فاعلا لصالح العمال أكثر من كونها أدت دورا فاعلا وأساسيا لصالح السلطة الحاكمة بحيث تعمل على تهدئة الأوضاع، وامتصاص غضب الشرائح العمالية لتلك الفترة، وامتصاص حالات الاحتقان العمالي الناجم عن التذمر، وهو ما يفسر عملية الركود وتناقص عدد المنخرطين للنقابة الواحدة الوحيدة عندما تأكد لهم عدم تحقق مطالبهم الخاصة بل المشكلات ذات الطابع المادي خاصة، إلى درجة أن العمل النقابي "بقي يدور في حلقة تجعله يفقد دوره الأساسي في الدفاع عن المصالح الأساسية المادية والمعنوية للعمال ويتجلى هذا الضعف

(1) Boutefnouchet Mostafa, travail et travailleurs en Algérie, enap, 1984, p200.

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، (1962- 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص171- 174.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

في الجوانب الفنية والتقنية للعمال هذه الجوانب التي اتصفت بفقدان المبادرة والتخوف منها، حيث يتعلق عليه بانعدام روح الجماعة في العمل، والنقص الكبير في السيولة الإعلامية التي قد توفر للعامل معرفة خاصة بمحيط عمله، الذي يتفاعل بداخله والمتمثل أساسا في المؤسسة الاشتراكية"[1]. وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

- دخول النقابة الممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين في حلقة القرارات السياسية للسلطة.
- ضرورة إيجاد امتداد طبيعي لفرض أيديولوجية السلطة على الفئات العاملة.
- العمل على تهدئة العمال من خلال الحث على ضرورة الانخراط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- توجيه الرأي العام العمالي نحو ضرورة الانسجام الداخلي، وتقوية الاتحاد على حساب المشكلات الفعلية والمطالب الحقيقة للعمل.
- والهدف الفعلي غير المعلن يتمثل إخضاع كل من يتقاضى أجر لدى مؤسسات الدولة حيث أن تقاضى الراتب يشكل في حد ذاته عربون ولاء طبيعي للسلطة السياسية، ينبغي التعبير عنه بطريقة الانخراط داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

**ثالثا: الخوصصة في الجزائر: الخلفيات والنتائج:**

تندرج عملية خوصصة القطاع العام في إطار اشمل والهدف منه إحداث التوازن بين القطاعات الاقتصادية، بحيث تكون الدولة بمنأى عن العمليات المالية للمؤسسات الاقتصادية، فيما يكون الاهتمام بالكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة، وتأتي هذه المرحلة بعد الاقتصاد الموجه التي شهدتها الجزائر خلال فترة 1967- 1978، وما جاء بعدها من فترة أخرى تميزت بتوقيف الاستثمارات ومراجعة التخطيط وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، واستمرت من 1980 إلى غاية 1991، حيث انخفض النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، وارتفع حجم البطالة والتضخم وازدياد المديونية إلى مستويات قياسية مخفية، هذا الأمر جعل التفكير في أنماط جديدة للتسيير والملكية تمثلت أساسا في اللجوء إلى اقتصاد السوق في إطار خوصصة القطاع العام، والقضاء تدريجيا على

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إ. ع. ج، وضعية التسيير الاشتراكي للمؤسسات، مجلة الثورة والعمل، العدد 421، أفريل 1985، ص 11- 19.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

أنماط التسيير السابقة، وبالمقابل تكريس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وحرية النشاط الاقتصادي والمنافسة وحرية النشاط الاقتصادي، والمنافسة وحرية الأسعار وأيضا تحسين فعالية المؤسسات العامة، ومنه تعتبر محاولة جادة لإحداث تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى خلفيات الخوصصة، وكذا التحديات التي تواجه هذا النمط الجديد في أثناء عمليات التطبيق أو الممارسة.

**أ- خلفيات الخوصصة:** بادرت الدولة إلى مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من البدء بإعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية، وذلك ضمن ما أصطلح عليه البحث عن الاستقلالية ضمن التشريعات الجديدة للعمل، وكان ذلك في أعقاب فشل نظم التسيير السابقة لها وقصد إعطاء علاقات العمل محتوى يتطابق مع التغيرات التي مست المؤسسات العمومية الاقتصادية في الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، "ويتضمن مشروع القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الذي قدر رئيس الجمهورية الجزائرية " عبد العزيز بوتفليقة" سحبه لتمكين المركزية النقابية من إبداء رأيها فيه، يتضمن 35 مادة تفتح الباب لرياح الخوصصة، دون ضوابط ولا تشترط في عمليات الخوصصة صراحة الحفاظ على الشغل، أو رفعه وتطوير الإنتاج أو الطابع الاستراتيجي لبعض القطاعات التي توجد حتى في بلدان عريقة في الرأسمالية.

ويظهر مسعى هذا القانون في إزالة كل حجر عثرة أمام مسار الخوصصة، انطلاقا من تقييم الإطار المؤسساتي الجاري به العمل حاليا، وتتضمن العوائق حسب وثيقة عرض الأسباب في انعدام تعريف واضح للنشاطات المخصصة، والتي لا تخوصص، وكذا غموض الأدوار المسندة لهيئة الخوصصة ومجلس الخوصصة، وتعدد المتدخلين ومراكز القرار"[1]، وبناء عليه يتضح أن إحدى الخلفيات الأساسية التي أدت إلى انتقالية المؤسسة العمومية الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص يمكن في إعادة النظر، وتقيم الإطار المؤسساتي المعمول به في تلك المرحلة (مرحلة ما قبل الشروع في الخوصصة)، رغم عدم وضوح طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي ستخضع لاحقا

[1] ع. ف، "مسار الخوصصة ينتظر القرار النهائي" ، يومية الخبر ، العدد 3079 . 2001، ص 02.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

للخوصصة وحتى الغموض الذي يكتنف طبيعة الأدوار التي تم استنادها للهيئات لها قانونا تقديم التقييم النهائي، في ما إذا يتم خوصصة مؤسسة ما، أو على العكس من ذلك عدم خوصصتها، ويتعلق الأمر بمجلس الخوصصة وهيئة الخوصصة، مما يخلق نوعا من التعدد في مصادر التدخل، ومنه تعددا في مراكز اتحاد القرار وفي هذا الشأن يوضح "مجيد الموسوي" على أنه "بشكل عام جرى تبرير الخوصصة على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفا من يقتصد في استخدام الموارد ويحسن في أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة، وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين، ويخلق وسقا مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتحويل وهذا بالإضافة إلى تحقيق الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة، ومواجهة الخسائر التي يتعرض إليها"[1]. ومنه فالخوصصة عنصر أساسي لسياسة اقتصادية جديدة لأسباب ثلاثة:

1 معرفة مقدار مساهمتها في الاستقرار على الصعيد الماكرواقتصادي.

2 تحقيق ترقية في مجال الصادرات خارج المحروقات.

3 التحول الكلي للاقتصاد، وبالعمل على تخفيض البطالة، وهذا ما يطرح أشكالا أساسيا، يتعلق بالدور المستقبلي للدولة التي ينبغي أن تتأقلم مع مستجدات العولمة الاقتصادية، ومحاولة التطعيم بشكل طبيعي من أجل خلق الفعالية في المنظمات، كل هذه الأساليب بإدارتها، تتخلى الدولة بموجبها عن أداء وظيفة التسيير بغية تفادي تفاقم الوضع بين الدولة والمواطن، ومنه فإن على الدولة أن تنظم وتقرر أحسن في هذا الشأن.

أما ما تعلق بالشق الثاني الإيجابي وهو تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، بحيث أكدت المحادثات مع الشركاء على أن عملية تفعيل الصادرات هو السبيل الوحيد للتقليل (التخفيض) من نسبة البطالة.

[1] ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 1995، ص20.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

وإذا استمر الارتكاز على البترول كمادة زائلة من الممكن أو يقود البلاد إلى منتهى خطير ويمكن التذكير بسيناريوهات الديون المتراكمة بدءا من عام 1986- 1994، ومنه فالخوصصة تعتبر أساسية لسببين:

**أولهما:** على اعتبار أن القطاع الخاص بميكانيزماته المرنة في التسيير يتأقلم مع آليات التجارة والنظام المالي.

**ثانيهما:** أن الخوصصة بالموارد المسيرة تشكل مصدرا للتراكمية الصادقة لخلق ديناميكية في باقي القطاع الاقتصادي عدا المحروقات.

هذا وإذا عدنا إلى الشق الإيجابي الثالث للخوصصة، فيتمثل في كون الخوصصة تشكل آلية لتنمية الاقتصاد الوطني لارتكازها على العمل والعقلنة كمصدرين دائمين للثروة، والتي تسمح باندماج البني التنافسية، بأساليب جديدة تستند على المخاطرة، وهي تعتبر ثقافة مؤسساتية جديدة، فضلا عن ميلاد مسيرين جدد يتأقلمون مع التغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء من منطق السياسة الاقتصادية التي ترتكز على الطلب وليس حصريا على العرض، كما هو الشأن في النظام التسييري المركزي السابق"[(1)]. مما سبق يمكن استنتاج مجموعة من الأسباب الفعلية التي أدت بالدولة إلى خوصصة بعضا من المؤسسات العمومية الاقتصادية كالآتي:

- عجز وفشل الغدارة في إيجاد الكفاءات اللازمة للتأقلم مع التغيرات الحاصلة على المستويين الاقتصادي والمؤسساتي.
- البحث عن الكفاءة المهنية على تحسين الأداء، والأكثر استخداما.
- الافتقاد للسوق المالية النشطة في مجال الادخار.
- البحث عن مجالات تنموية خارج مجال قطاع المحروقات.

**ب- أهداف الخوصصة:**

هناك جملة من الأهداف تسعى الخوصصة كعملية اقتصادية لتحقيقها نبينها كما يلي:

1- تؤدي الخوصصة إلى تحسين نوعية اتحاد القرار الإداري عن طريق خفض درجة التدخل السياسي في عمليات المؤسسات العامة، إذ أن السياسة في كثير من الأحيان يؤثرون على أهداف المؤسسة، وقد تطغى الأهداف الماكر واقتصادية أو الاجتماعية، على

(1) Abderrahmane Mebtoul, l'Algérie face aux défies de la mondialisation, tome 2 o.p.u, Alger, 2002, pp, 157, 159.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

الأهداف ذات الطبيعة التجارية (كمحاولة التركيز على مناطق جغرافية معينة)، بحيث يؤدي الحد من التدخل السياسي إلى إعفاء المدراء منت ضرورة الحرص على تلبية رغبات السياسة مما يقودها بالتالي إلى تحسين أداء المؤسسة ولا تتعارض الخوصصة بالضرورة مع السعي لتحقيق بعض الأهداف غير التجارية لكن ما يتطلبه الأمر في هذه الحالة، هو أن تقدم الحكومة أو الدولة دعما مباشرا لتغطية التكلفة الإضافية اللازمة لتحمل أعباء مثل هذه الأهداف.

2- تؤدي الخوصصة إلى نقل المدراء من موقع المسؤولية أمام البيروقراطية، إلى موضع المسؤولية المباشرة أمام حاملي الأسهم وهم فئة تسعى إلى تحقيق الربح.

3- تهدف الخوصصة إلى فرض انضباط الأسواق المالية على المؤسسات، وبالتالي تحفيزها على العمل على مستوى أرفع من الكفاءة، ذلك أن المؤسسات العامة التي تحميها مضلة القطاع العام، قد لا تفلت وهي تحقق خسائر لأنها في مأمن من الإفلاس، غذ تتقدم الدولة في العادة لحماية المؤسسات العامة التي تواجه المشاكل المالية، إما عن طريق الدعم المالي المباشر، أو عن طريق إعطاء ضمانات ائتمانية ويسمح ذلك للمؤسسة بالمضي قدما في عملياتها، رغم المشاكل المالية.

فمن هذا المنظور يرى دعاة الخوصصة أنه للخلاص من مشاكل القطاع العام وذلك بالتحرر من أعباء دعم المؤسسات الخاسرة، والكف عن تمويل استثمارات منخفضة العائد[1].

وذلك لن يأتي إلا بتطبيق برامج الاستقرار "[2]. ولعله من الأهمية الإشارة إلى أن الخوصصة "تفرض نمط تسييري على القطاع الخاص، الذي بدوره يفرض شفافية تامة، ولا يقبل بوجود مستمر في ميزانية المؤسسة بحيث يعمل على إزالة ومحاربة كل التجاوزات التي قد تحدث على مستوى التسيير"[3].

**ج- آثار الخوصصة:** يرى كثير من الباحثين على أن "الحجج النظرية الداعمة لمقولة التخصصية، ليس فيها ما يقنع كليا، أو ما هو واضح تمام بشأن تبريرات التحول نحوها خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي ليس للخوصصة فيها سوى تبريرات هاشمية وغير

(1) محمد عبد العزيز عجمية، كتاب مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1983، ص148.
(2) صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي للدول العربية، 1992، ص351.
(3) Revue marchés tropicaux, les spécificités des privatisations en Afrique, paris 16 mars 1992, p627.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

جوهرية"[1]. بحيث يتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية، وتعرض بعض من مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية، أي أن الذين ينددون بانخفاض الربحية في القطاع العام، ويتناسون أن التحديد الإداري للأسعار يعتبر حقوقا مكتسبة للجمهور، بحيث تلقى محاولة التخلي عنها مقاومة سياسية عنيفة، ولا يقتصر الأمر على أسعار الاستهلاك بل يتعداه إلى مستلزمات قطاع الأعمال، ثم إن ما يساق من مقارنات بين القطاعين تظهر انخفاض إنتاجية القطاع العام، ليس دليلا على فشل الغدارة في القطاع العام، إذ ينبغي عند المقارنة إضافة المنافع الاجتماعية لفئات اجتماعية واسعة وطرح من رصيد حساب القطاع الخاص المضار الاجتماعية المترتبة على أداء القطاع على جمهور واسع من الناس، لذلك لو قام القطاع الخاص والقطاع العام بتطبيق نفس سياسة التعبير، أي أن السعر يجب أن يغطي الكلفة الاجتماعية، فإن مقارنات الربحية والإنتاجية المألوفة الآن ستفقد معناها.

أما بخصوص الخسارة التي يتعرض لها القطاع العام، فإن ذلك يعود إلى أن رؤوس الأموال التي تخصص للقطاع العام، لا تناسب مع أغراض المشروعات وتسحب فائضة إلى الخزانة العامة، ثم إن إشارة حجم ما يتعرض له القطاع العام من خسائر، ليس بالضرورة دليلا على نجاح الإدارة في القطاع الخاص وفشلها في القطاع العام وذلك أن حالات فشل القطاع الخاص لاسيما الوحدات الصغيرة تنتهي سريعا بالإفلاس، وهو ما يخرج معظمها من حسابات المقارنة، التي تغزو إليه ارتفاع الكفاءة، وأن هذا ليس مقتصرا على أوضاع بلدان نامية كالبلدان العربية، إذ أن الدراسات التي أجريت مؤخرا على الظاهرة في الولايات المتحدة تشير إلى أن نسب من الوحدات حديثة الإنشاء"[2]، وخلاصة هذه المزاعم حسب هذا التحليل الإفلاس تصل حوالي 70% التي تقود دعاة الخوصصة نحو تطبيقها كخيار اقتصادي تتمثل في:

1- انخفاض الأرباح وانخفاض الإنتاج في القطاع العام.

2- فشل الإدارة وأساليب التسيير في القطاع العام.

3- الحجم الكبير للخسائر التي يتعرض له القطاع العام (رؤوس الأموال) وهو الأمر الذي دفع البعض إلى المناداة بضرورة استبدال ميكانيزمات التسيير والإدارة على مستوى

[1] سيد علي وآخرون، ندوة أبو ظبي حول التخصصية والتصحيح الهيكلي في البلدان العربية، ديسمبر 1988.
[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 20- 21.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

المؤسسات العمومية الاقتصادية واستحداث آليات أخرى تتماشى وطبيعة التغير الحاصل على مستوى الاقتصاد الجزائري على إثر انتقاله إلى اقتصاد السوق.

**رابعاً: الخوصصة في الجزائر- الواقع والتحديات:**

لا شك أن التجربة الجزائرية تعد خصبة بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث خاصة تلك الدول التي تعاني الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى للإفادة منها سواء الآمر بنواحي سلبية ينبغي تحاشيها، أو في جانب قد تكون يجري اعتماد وتبني بعضا من خصائصها، وفي هذا السياق بهذه "أحمد بن بيتور" رئيس الحكومة السابق، في تحليله للوضعية الاقتصادية في الجزائر وما يخص مسألة الخوصصة في ضوء التجارب التي مرت بها بعض البلدان في أعقاب الانتقالية من الاقتصاد الإداري إلى اقتصاد السوق يرى "أن الخوصصة في الجزائر تم تطبيقها دون إستراتيجية، هذا ما يدفع للمخاطرة في إمكانية نجاحها ويضيف على أن التجارب التي تمت في نفس المجال في كل من روسيا، وكندا والأرجنتين وبوليفيا قد أقيمت في المجال الخصوصي لكل بلد ومنه تحقيق نتائج مختلفة، والحوصلة الوحيدة التي يمكن الخروج بها في الأربع بلدان والخاصة بالخوصصة هي كالآتي:

- إن التجارب التي تمت في إطار من الشفافية قد نجحت، أما تلك التي طبقت باستعمال الرشاوى فقد أخفقت.

- وما يتعلق بالتجربة الروسية يقول "بن بيتور" بأنها بدأت في عام 1991 هذا النمط من الخوصصة أدى إلى الإفلاس، والذي يمكن أن يفسر بالتسيير غير الفعال والفساد في القطاع الاستثمار، ومنه في عام 1995 ووافقت الدولة الروسية على الخوصصة بطلب من البنوك الخاصة مقابل تمويل ميزانية الفيدرالية الروسية وانتهى المطاف إلى عدم قدرة الدولة على تعويضها، ومن ثمة بيع أسهمها في المزاد العلني، وكان ذلك لصالح البنوك المانحة للقروض التي استعادت أموالها بأسعار منخفضة. هذا ما أدى إلى نشوء جماعات البلد، فالمؤسسات أفلست والحسابات البنكية للفوضويين امتلأت. والتجربة الروسية في هذا الشأن تقترب إلى حد كبير من التجربة الجزائرية.

وفيما يخص التجربة الجزائرية يرى "بن بيتور" على أن الحالة ببلدنا تمر عبر انتقالية ثلاثية:

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

- المرحلة الأولى: تتعلق بديمقراطية على مستوى الحياة السياسية.
- المرحلة الثانية: تقترن بالوضعية الأمنية.
- أما المرحلة الثالثة: فهي الانتقالية من الاقتصاد الإداري الموجه نحو اقتصاد السوق[1] غير أن تحليل "بن بيتور" يضع فعلا وضع المؤسسة العمومية الاقتصادية، ومنه الاقتصاد الوطني ضمن دائرة أكثر اتساعا، والتي تتحقق معالمها بصورة جلية حتى الآن، وصعوبة تحقيق المرحلية التي تحدث عنها "بن بيتور"، وزيادة عن ذلك بقيت هذه المراحل تتواجد مختلطة في آن واحد، ولا يمكن أن نلاحظ على أن الوضع ينتقل بالصورة المرسومة ومرحليا.

وفي هذا التصريح الذي يعد أكثر تشاؤما ويوحي فعليا بوجود تحديات ذات المنشأ الداخلي وصعوبات تتمثل خاصة في وجود جماعات المصالح النافذة، والرشوة، والفوضوية في تطبيق الخوصصة مما أدى إلى عمليات البيع الواسعة، وبالدينار الرمزي، وفي هذا الصدد يعبر الباحث "بارنارد" عل هذه الوضعية بقوله: "في الجزائر ومند 1988 وما يتبعها حتى سنوات 1990، تسيير محتشم للقدرات الاستغلالية أدت إلى انخفاض أسعار الإنتاج وكذلك انخفاض في عملية تأقلم المؤسسة بنائيا (داخليا مدعومة بالأعمال العامة) غلق المؤسسات المحلية، وبعدها إعادة الهيكلة، هي الأخرى أدت إلى مزيد من الضغوط على مستوى اليد العاملة في عام 1994 كان يؤمل على أن مستوى الشغل في القطاع العام الصناعي يعود إلى نفس ما كان عليه عام 1989، واليوم- الحديث عن الخوصصة- كل المخططات الإصلاحية للمؤسسات وقصد الاستفادة من إعادة الجدولة لديونها ترتكز بالأساس على التعداد العمالي في عام 1997 وأيضا الدفع بعدد كبير من العمال 6000 عامل مسرح في قطاع الصلب نحو التقاعد المسبق وفي قطاع البناء والأشغال العمومية[2]. ومن جملة ما سبق يتأكد بما لا يدع مجالا للشك

(1) B. Mokhtaria, « benbitour donne son point de vue à Oran », journal, Le quotidien d'Oran, 16 octobre 2002, N° 2366, p4.

(2) Chantal Bernard, la dynamique des micro entreprises, une alternative a la réduction, du secteur public dans les économies en transition les cas de l'Algérie et de l'Egypte, team développement matisse, université paris 1, panthéon, Sorbonne, 1996, p 2.

على أن الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري عبر المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومية يطبعها ما يلي:

- التسيير المحتشم للقدرات الاستغلالية ابتداء من عام 1988.
- انخفاض القدرة على التأقلم مع السوق الداخلية أو المحلية.
- الغلق الذي اتسمت به المرحلة لكثير من المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- تزايد الضغوطات على اليد العاملة من أجل حملها على ترك أمكنة عملها تحت ما عرف بالتسريح لليد العاملة.
- إعادة الجدولة للديون لتلك المؤسسات.
- الدفع بأعداد هائلة من العمال باتجاه التقاعد المسبق.

وفي ظل هذه الوضعية يؤكد محافظ بنط الجزائر "عيد الوهاب كيرمان" في تقييمه الذي أجراه للفترة الممتدة ما بين سنوات 97- 98- 99- 2000، وهي الفترة التي نفذت فيها الإصلاحات الهيكلية "إن الاقتصاد الوطني برمته يتنفس حسب صعود وهبوط الأسواق النفطية"[1]. وهذا دليلا آخر يؤكد على أن تحسن أسعار المحروقات، هو السبب المباشر وراء تحقيق فائض في ميزان وارتفاع احتياطات الصرف أو حتى انخفاض المديونية الخارجية. ومنه لنا أن نتساءل عن أداء وفاعلية المؤسسات الإنتاجية في ظل التحول آو الانتقالية نحو الخوصصة؟ أو في ظل الحكومات المتعاقبة؟ أو حتى تحت رعاية صندوق النقد الدولي؟.

وفي هذا الإطار يوضح الأستاذ الباحث "إسماعيل قيرة" في خصم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والتنمية بوجه عام على أنه "يبدو واضحا أن تحسين الأداء الجزائري أصبح مرتبطا بالأداء الاقتصادي للنظم وبقدرتها على المناورة الدولية وبلورة استجابة صحيحة وناجعة للتحديات العالمية، التي بدأت تبرز من أكثر من عقدين في ضوء تنمية مستقلة متمحورة على الذات وهي تنمية تستهدف نفي التبعية للخارج، وتحقيق التحرر الاقتصادية، ومن ثمة تتيح لنا المشاركة الفعالة في التحولات العالمية، والتأثر بصورة إيجابية في تشكلات النظام الدولي الجديد الذي يريده مهندسوه تركنا خارجا بواسطة آليات البنك العالمي، والمنظمة الدولية للتجارة وصندوق النقد الدولي،

[1] ح. سليمان، "أسعار البترول أنقذت الجزائر من صدمة خطيرة"، يومية الخبر، 07/ 10/ 2000، العدد 3008، ص3.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

فضلا عن ظهور أشكال جديدة من الهيمنة والتبعية، في ظل السيل الجارف للعولمة القائمة هي الأخرى على التطور التقني، وابتكار ميكانيزمات للتدخل ونهب ثروات شعوب الجنوب[1]. من خلال تحليل الباحث "إسماعيل قيرة" يتمظهر على أنه زيادة على التحديات التي تواجه المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، والاقتصاد الوطني في شموليته على المستوى الداخلي والمتعلقة خاصة بسيطرة وهيمنة جماعات المصالح النافذة، على قطاعات حساسة في الاقتصاد الوطني، للدفع بالمؤسسات العمومية إلى أسوء الحلول في التسيير والإدارة، والفوضوية، حتى تسهل عملية بيعها وشرائها، أو في أحسن الأحوال غلقها وتسريح عمالها. فإن التحديات الخارجية تكمن في التحديات العالمية التي تتبلور أساسا في آليات التحكم المعتمدة من المنظمة الدولية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، والتي ينبغي مجابهتها عن طريق التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات، لتفادي التبعية للخارج. وفي هذا الإطار يوضح الباحث "إسماعيل قيرة" على أن "الوصفات المقدمة هي من آليات الليبرالية المتمحورة حول الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي تحرير التجارة، العولمة، ولئن كانت هذه الوصفات قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة، إلا أن جرعاتها الأولية قد أدت نتائج مروعة تتمثل على الخصوص في:

- ارتفاع معدلات البطالة.
- تنامي عملية التهميش.
- تزايد عدد العمال المسرحين والفقراء والمهمشين، إلى جانب المديونية.
- غلاء المعيشة.
-انهيار الطبقة الوسطى.
- تعقد المشكلات الاجتماعية.
- تصاعد موجة العنف والانقسامات الداخلية.

كل هذه الانعكاسات تتم في بيئة اجتماعية غير مستقرة تتحكم فيها جماعات أكولة ومترفة تمقت العلم والحقيقة، وتهوى سياسة الكواليس، والضرب من الخلف"[2]. ومما

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، "العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد"، فعاليات الملتقى الدولي المنعقد بجامعة منتوري قسنطينة، الجزائر والعولمة 22/ 23/ 1999، جامعة منتوري، قسنطينة، ص419.
[2] المرجع السابق نفسه، ص420.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

سبق يتضح وبجلاء أكثر على أكبر الحقائق التي تحاول الجماعات الأكولة في المجتمع الجزائري على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي مما يؤدي بالحتمية إلى تفاقم الأوضاع وتعقدها وضاعف من انتشار معدلات البطالة، الفقر، التهميش والإقصاء وتزايد عدد العمال المسرحين، وساعد أيضا على نمو الرأسمالية المحلية المشوهة التي تروج لها خاصة هذه الجماعات الجشعة. "هذه التراجعات وغيرها من الانتكاسات كانت هي الحصيلة الأولية لاستيعاب اقتصادنا في النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أوضاعنا والبدء بتقييم واقعي للإمكانيات المتوفرة، وتطوير إستراتيجية متكاملة تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، وذلك حتى يتسنى لنا مغادرة قاع النظام العالمي، وتجاوز أوضاعنا المتردية، وتشكيل مستقبلنا بأيدينا، وحين نحاول تشكيل هذا المستقبل فغن علينا أن نذرك مند الآن أنه سيكون ثمرة ما نفعله، أو ما لا نفعله"[1]وعليه يتضح أن حتمية مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الثورة التقنية على الخصوص، من أجل القدرة على الاندماج في النظام الدولي الجديد يعتمد بالأساس على معرفة بطبيعة مشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الشأن ضرورة التقييم الحقيقي وليس العشوائي للمؤسسات العمومية الاقتصادية قبل الزج بها نحو اقتصاد السوق في إطار الخوصصة والتقييم يتم في إطار إعادة التفعيل وبعث نشاطها بعيدا عن الكولسة وتكريس واقع اقتصادي هو مزيج من الفوضوية في التسيير وأقرب إلى ليبرالية مشوهة.

**خلاصة:**

تبعا للمراحل التي قطعتها المؤسسة العمومية الاقتصادية، تبين بأن هناك تمييز بين ما كان سائدا قبل هذه المرحلة هو ارتباط مفهوم علاقات العمل قانونيا وتنظيميا بالمراحل المتمايزة التي مرت بها المؤسسات العمومية الاقتصادية، في ضل القوانين والاجتماعية لتغطية الثغرات القانونية في هذا الشأن، في المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة أساسا بعوامل سياسية اقتصادية خاصة بكل مرحلة، ومتلف النصوص والتشريعات القانونية، لم تمنع من حدوث صراعات عمالية ما قبل الإصلاحات

[1] المرجع نفسه، ص ص 421- 422.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

الاقتصادية، والوعي العمالي بمشروعية لجوئهم لممارسة أحد أبرز أشكال الصراع، في مجال علاقات العمل، مما يدلل على أن الإضراب كان ممارسا سواء عن طريق ضبطه بقوانين أو تركه بدون تشريعات تنظيمية.

وبعد 1988 وما قبلها في أعقاب مباشرة الدولة للإصلاحات الاقتصادية بقيت الحركة العمالية في الجزائر رهينة للفعل السياسي وتشكل امتدادا طبيعيا له. ويتمظهر ذلك في كون أن الخيارات السياسية في الجزائر هي دوما التي تعمل على تغيير المنحى الاقتصادي والاجتماعي وذلك مند الاستقلال مع كافة المراحل التي قطعها الاقتصاد الوطني، وتؤكد نتائج الدراسات التي قدمناها، على أن كافة الصراعات التي عرفتها المؤسسة متأتية أصلا من المجتمع الخارجي وهو ما يؤكد فرضية التأثير المحيطة. ومرحلة الخوصصة هي إحدى المراحل وفيها يمكن التمييز بين الشكلين من المقاومة العالمية كما تتبعنا فالشكل الأول يعرف بالفعل الجماعي والذي تمثله الإضرابات والمظاهرات العالمية، أما الشكل الثاني فهو ذو طبيعة فردية وتمثله سلوكات العامل الفرد اتجاه مواقف فردية أو جماعية.

وتبين أن الأزمة السياسية في الجزائر والوضع الأمني والسياسي قد أثر كثيرا على مستوى القطاع الاقتصادي على فترات متباينة للتسعينيات. وتذهب مختلف القراءات الخاصة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى أن الإضرابات كظاهرة سوسيولوجية لا يمكن عزلها عن السياق العام المجتمعي الذي تتواجد فيه، حيث أن الصراع العمالي هو امتداد طبيعي للوضع العام الاقتصادي في المجتمع الأكبر. هذا ما أدى إلى تفسير الإضراب كشكل من أشكال الصراع الجماعي العمالي في المؤسسات بارتباطه الوثيق في فترة التسعينيات بالمعطيات السياسية.

الصراعات العمالية الفردية والخفية معظمها تدور حول المستحقات المادية أو عدم تطبيق عقد العمل من طرف المستخدمين في القطاع الخاص، ويأتي ذلك في أعقاب الأزمة الخانقة التي عانت منها المؤسسات الاقتصادية في فترة التسعينيات، أو بسبب التطبيق المتعثر والمتسرع لبعض المؤسسات في أثناء انتقالها إلى الخوصصة، مما أدى إلى الصعوبات المالية وعدم القدرة على المنافسة وركود الإنتاج وحالات الإفلاس، وانعكس سلبيا على العمال بالتسريح والطرد، الدفع إلى التقاعد المسبق عدم القدرة على الإيفاء بالوعود المادية المدونة في الاتفاقيات الجماعية.

ومهما كانت انشغالات الفئات العمالية حول تطبيق تشريعات قانونية في مجال علاقات تعمل على حماية العمال من تسلط أصحاب العمل في ظل الخوصصة، ما يؤدي إلى التقليل من حدة الصراعات العمالية، إلا أن خيار الخوصصة كبديل اقتصادي يتطلب مواجهة الرهانات والتحديات الجديدة في ظل التحرر الاقتصادي، ويبقى "دورا هاما في توجيه التنمية الاجتماعية، رغم أن اقتصاد السوق بإمكانه إحداث تصدعات اجتماعية كما يتضح ذلك في تجارب دول نامية"[1].

**قائمة المراجع:**

**المراجع العربية:**

**1- الجمهورية** الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 6 من الأمر رقم 66- 133 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة . 1966.

**2- الجمهورية** الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 2 من الأمر رقم 75- 31 المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص. 1975.

**3- الجمهورية** الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 92 إلى 98 من القانون الأساسي للعامل. 1978.

**4- الجمهورية** الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 8 من الأمر رقم 71- 74، والمادة 8 من دستور 1976.

**5- الجمهورية** الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إ. ع. ع. ج، وضعية التسيير الاشتراكي للمؤسسات، مجلة الثورة والعمل، العدد 421. 1985.

**6- الموسوي** ضياء مجيد ، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر. 1995.

**7- بن أشنهو** عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، (1962- 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1981.

**8- حامد** خالد ، نزاعات العمل في ظل تحولات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة ألفاسيد بعنابة (ispat)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة. الجزائر. 2007.

**9- ح.** سليمان، "أسعار البترول أنقذت الجزائر من صدمة خطيرة "، يومية الخبر، العدد 3008، الجزائر. 2000.

**10- زغدود** علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر. 1987.

**11- سيد** علي وآخرون، ندوة أبو ظبي حول التخصصية والتصحيح الهيكلي في البلدان العربية. 1988.

**12- ص.** حفيظ، "المافيا الجزائرية من بوضياف إلى بوتفليقة"، يومية الخبر، العدد 3033 ، الجزائر. 2000.

**13- صندوق** النقد الدولي، التقرير الاقتصادي للدول العربية. 1992.

[1] Bouzidi. Abdelmadjid, « l'économie de marché libre, ouverte et concurrentielle à fait long feu », journal, le quotidien d'Oran, 30 octobre 2003, N° 2684.

**14- ع**. ف، "مسار الخوصصة ينتظر القرار النهائي" ، يومية الخبر ، العدد 3079 . 2001.

**15- عجمية** محمد عبد العزيز، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، لبنان. 1983.

**16- غربي** على وآخرون، الباحث، مجلة دورية تصدر عن دائرة البحث، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، العدد 1. 1995.

**17- فؤاد** عبد المؤمن، طبيعة التحولات في بنية الطبقة العاملة في الجزائر، دراسة نظرية ميدانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر. 1991.

**18- قيرة** إسماعيل وآخرون، "العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد"، فعاليات المتلقي الدولي المنعقد بجامعة منتوري قسنطينة، الجزائر والعولمة 22/ 23/ 1999، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر. 1999.

**19- لحرش** موسى ، الإضراب العمالي في القطاع العمومي : خلفياته وأبعاده ، دراسة ميدانية بوحدة البناءات المصنعة Batimetal عنابة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في علم الاجتماع ، جامعة عنابة ، غير ، منشورة . الجزائر. 1992.

**20- مقدم** عبد الحفيظ، " المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية " ، الثقافة و التسيير ، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر 30/28 نوفمبر 1992.، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر. 1992.

**21- منظمة** العمل العربية، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، أبحاث الندوة العلمية الثانية 1979، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، العدد 3. 1982.

**المراجع الأجنبية:**

**1- Bernard** Chantal, la dynamique des micro entreprises, une alternative a la réduction, du secteur public dans les économies en transition les cas de l'Algérie et de l'Egypte, team développement matisse, université paris 1, panthéon, Sorbonne.1996.

**2- Boutefnouchet** Mostafa, travail et travailleurs en Algérie, enap, 1984.

**3- Bouzidi**. Abdelmadjid, « l'économie de marché libre, ouverte et concurrentielle à fait long feu », journal, le quotidien d'Oran, 30 octobre 2003, N° 2684. 2003.

**4- El kenz** Ali, au fil de la crise, entreprise national du livre, Alger deuxième édition. 1993.

**5- Khettabi** Ahmed, Work Place Industrial Relation In Algeria , a Case Study Of Oil and Chemical Industries , a Thesis Presented For The Degree Of PHD , to the Department Of Sociology and Social Anthropology , Keele Ust ,not Published . 1990.

**6- Les cahiers** de la reforme, n=$^{0}$1, ENAG, 1990.

**7- Le monde** diplomatique, 2001.

**8- Mebtoul** Abderrahmane, l'Algérie face aux défies de la mondialisation, tome 2 o.p.u, Alger. 2002.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

**9- Mokhtaria** B, « benbitour donne son point de vue à Oran », journal, Le quotidien d'Oran, 16 octobre 2002, N° 2366. 2002.

**10- Neggez Ali**, essais d'analyse de cause sociologique de L'absentéisme, en Algérie, étude de cas, le c. v. i. de Rouïba, Mémoire de d. e. a, université d'Alger directeur de recherche, safir nadji, 1981.

**11- Revue** marchés tropicaux, les spécificités des privatisations en Afrique, paris .1992.